الشراكة الاقتصادية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي: نهج التكامل المشترك

أرهان عكاش*

*جامعة سكاريا، تركيا.

ملخص: تتناول هذه الدراسة تحليل العلاقة الاقتصادية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز بشكل خاص على الروابط الاقتصادية والتجارية. وتزعم أنه في حين زادت العلاقات المتبادلة خلال عهد حزب العدالة والتنمية، فإنّ العلاقات التجارية التاريخية كانت عرضة للتقلبات أكثر؛ بسبب تفضيلات السياسة الإقليمية والخارجية. والتحليل الوصفي باستخدام البيانات الثانوية يدعم هذا الادعاء. كما أنه يجري في هذا البحث استخدام تقنيات التكامل المشترك لتحليل العلاقة التجارية بين الجانبين تجريبيًّا من عام 1994 إلى عام 2020.

الكلمات المفتاحية: تركيا، مجلس التعاون الخليجي، الترابط الاقتصادي، العلاقات الاقتصادية.

Unveiling the Türkiye-GCC Economic Partnership: ARDL Cointegration Approach

ERHAN AKKAŞ*

ORCID NO :0000-0002-7370-6050

* Sakarya University, Türkiye.

ABSTRACT: *This analysis examines the economic relationship between تركيـا and the GCC countries, focusing notably on the economic and trade ties. It argues that while mutual relations have increased during the AK Party era, historical commercial relations have been subject to fluctuations due to regional and foreign policy preferences. Descriptive analysis using secondary data supports this claim. Cointegration techniques are also employed to empirically analyze the trade relationship between the two sides from 1994 to 2020.*

رؤيـة تركيـة
2024-(3/13)
47 - 68

***Keywords**: Türkiye, GCC Countries, Economic Interdependence, Economic Relationship.*

DOI:10.36360/1560-013-003-003

مقدّمة

أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي، التي تضم البحرين والكويت وعُمَان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ضمن اللاعبين الأساسيين في الأسواق المالية العالمية؛ بفضل عائدات الموارد الطبيعية الكبيرة. ومن بين هذه الدول، تبرز المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة باعتبارهما الأكثر تأثيرًا من حيث العوامل الاقتصادية والمالية. ومع ذلك، أصبحت قطر والكويت أيضًا لاعبينِ بارزينِ، وخاصة من خلال استثماراتهما في الخارج.

علاوة على ذلك، تتبوّأ قطر مكانة فريدة بفضل احتياطياتها الوفيرة من الغاز، ودورها بوصفها مصدرًا رئيسًا للغاز الطبيعي المسال. ولم يعزز هذا اقتصاد قطر فحسب، بل عزّز أيضًا مكانتها في سوق الطاقة العالمية. من ناحية أخرى، استثمرت الكويت ثروتها الكبيرة بشكل إستراتيجي في قطاعات مختلفة على المستوى الدولي، وهذا عزّز نفوذها الاقتصادي. وتتمتع البحرين وعُمان باقتصاد أكثر اعتدالًا مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ومع ذلك، فقد قامتا مؤخرًا بتطوير سياسات اقتصادية ليكون ذلك جزءًا من رؤيتهما الوطنية، ومن ذلك التنويع الاقتصادي. وفي عُمان، يعد قطاعا الزراعة والسياحة الحلال الأكثر أهمية في هذا الصدد، بينما يؤدّي القطاع المالي في البحرين دورًا مهيمنًا.

لم تعمل البراعة الاقتصادية والمالية لهذه الدول الخليجية على تحويل اقتصاداتها فحسب، بل أسهمت أيضًا بشكل كبير في المشهد المالي العالمي، وكان لاستثماراتها وأنشطتها المالية تأثيرات بعيدة المدى، حيث شكلت الأسواق والصناعات خارج منطقة الخليج. وعلى هذا النحو، تواصل دول مجلس التعاون الخليجي أداء دور حاسم في الاقتصاد العالمي، حيث تؤثر سياساتها الاقتصادية واستثماراتها في الاتجاهات المالية العالمية.

ولما سبق يمكن القول: إن الشراكة بين تركيا ودول الخليج مفيدة للطرفين، حيث تسعى تركيا إلى تنويع استثماراتها للتغلب على التحديات الاقتصادية. وتُظهر الاتفاقيات الأخيرة زيادة التعاون الاقتصادي، وهذا قد يؤثر في التوافق الإستراتيجي الطويل الأجل بينهما. ومن المتوقع أن يعمل التعاون المستمر على تعزيز علاقتهما، وهذا يعود بالنفع على اقتصاداتهما ومواقعهما الإستراتيجية في المنطقة. [1]

تاريخيًّا، كان تحسين العلاقات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي هدفًا ثابتًا للحكومة التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002. [2]

وتحت قيادة حزب العدالة والتنمية، زادت تركيا من جهودها لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الشرق الأوسط، وبخاصة دول الخليج. وبعد ذلك، بدأت الشركات التركية في الاستفادة بشكل أكبر من الفرص الاقتصادية في دول الخليج. وعلى وجه الخصوص، شرعت الشركات في قطاعات مثل البناء والغذاء والطاقة والتمويل في مشروعات كبرى في الخليج. ولم يكن لهذه المشروعات تأثيرات اقتصادية كبيرة فحسب، بل عزّزت أيضًا نفوذ تركيا وقوتها الإقليمية. [3]

ولتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج، نفّذت الحكومة التركية سياسات وإستراتيجيات مختلفة. وتشمل هذه المبادرات الجهود الرامية إلى تسهيل المزيد من الأعمال التجارية للشركات التركية في الخليج، مثل اتفاقيات التجارة الحرة المحتملة وحوافز الاستثمار. وقد أدت هذه المبادرات إلى زيادة حجم التجارة التركية مع دول الخليج، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. ويمثل تعزيز الروابط الاقتصادية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي تقدمًا كبيرًا يعود بالنفع على الجانبين. ويؤكد تبني مجتمع الأعمال التركي المتحمس لهذا الاتجاه على اعترافه بالفوائد والفرص المتبادلة التي تأتي مع زيادة التعاون الاقتصادي.

وقد دفع هذا الاهتمام المتزايد بالخليج العديد من الشركات التركية إلى البحث بنشاط عن الفرص في المنطقة، وهذا يدل على التزامها الراسخ بتوسيع نطاق عملها وأنشطتها لتوسيع محافظ أعمالها والاستفادة من إمكانات النمو الاقتصادي في المنطقة. وعلاوة على ذلك، لم يعزّز هذا الاتجاه العلاقات الاقتصادية فحسب، بل عزّز أيضًا إجماعًا اجتماعيًّا أوسع داخل تركيا فيما يتعلق بأهمية علاقاتها مع دول الخليج. ومع تعميق الشركات لمشاركتها في الخليج، هناك إدراك متزايد بين الشعب التركي للأهمية الإستراتيجية لهذه الشراكات للرفاهة الاقتصادية للبلاد ونفوذها الإقليمي. وفي نهاية المطاف، فإن الروابط الاقتصادية المتعمقة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي تشير إلى تطور مفيد للطرفين. ومن خلال السعي النشط وراء الفرص في الخليج، تسهم الشركات التركية في التوسع الاقتصادي في المنطقة مع تعزيز التنوع الاقتصادي والقدرة التنافسية لتركيا، ورعاية العلاقات الوثيقة بين المنطقتين وتعزيز الاستقرار الإقليمي. [4]

على مدى السنوات العشرين الماضية، نمت تجارة تركيا مع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير، من 2.1 مليار دولار في عام 2002 إلى 22.7 مليار دولار في عام 2022، وهذا يمثل زيادة بنحو 11 ضعفًا. وفي حين أن هذا الرقم لا يزال منخفضًا نسبيًّا مقارنة بإمكانات التجارة الكاملة لكلا الجانبين، إلا أنه يمثل قصة نجاح ملحوظة

من حيث التطور التاريخي. مؤخرًا، أعلنت تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي عن خطط للتفاوض على اتفاقية التجارة الحرة لإنشاء واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة في العالم، بقيمة 2.4 تريليون دولار. تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير التجارة في السلع والخدمات، وتبسيط عمليات الاستثمار، وتعزيز حجم التجارة والاستثمارات التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير.[5]

أصبحت هذه العلاقة الاقتصادية المتنامية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي ذات أهمية متزايدة للتنمية الاقتصادية الإقليمية، وخاصة منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. تزعم هذه الورقة أن العلاقة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي تتميز بالترابط المتبادل لا أنها من جانب واحد. لدعم هذه الحجة، تقدم الورقة مناقشة وصفية تستند إلى بيانات ثانوية وتجري تحليلًا تكامليًا لتحديد العلاقة الاقتصادية طويلة الأجل بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على الفترة من 1994 إلى 2020. والسؤال الرئيس لهذه الدراسة عن تحديد طبيعة العلاقة الاقتصادية طويلة الأجل بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، وتحديدًا إذا ما كانت هذه العلاقة تتميز بالترابط المتبادل أم أنها أحادية الجانب.

تهدف هذه الورقة إلى سد الفجوة في الأدبيات من خلال التركيز حصريًّا على العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، وهي منطقة لم يجرِ استكشافها إلى حدّ كبير في الدراسات الحالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تأكيد تقدم العلاقات الاقتصادية مدعوم بالتحليل التجريبي باستخدام تقنية التكامل المشترك، وهذا يضيف إسهامًا كبيرًا إلى الأدبيات الحالية.

مراجعة الأدبيات

أدّى اكتشاف النفط في أوائل القرن العشرين إلى تحويل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما أدى إلى تغييرات كبيرة. وقد شهدت هذه الفترة تحولًا نحو الريعية في الاقتصاد السياسي للمنطقة، حيث جرى استخدام ثروة النفط المكتشفة حديثًا لتوزيع الفوائد على السكان، وضمان شرعية الملكيات التقليدية. كما أدت طفرة النفط إلى توسع الثروة في القطاعين المالي والاستثماري، وهذا دفع منطقة مجلس التعاون الخليجي إلى مكانة عالمية بارزة، وكان ذلك ملحوظًا بشكل خاص منذ تسعينيات القرن العشرين. وللحدّ من اعتمادها على النفط، نفّذت دول مجلس التعاون الخليجي إستراتيجيات لتنويع اقتصاداتها، مثل جذب الاستثمارات المالية لحفز النمو الاقتصادي وتعزيز الشراكات التجارية مع الدول الأخرى.

إن اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على الواردات بما يتجاوز الموارد الطبيعية دفعها إلى البحث عن شركاء تجاريين جدد، وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع القائمين، وهذا لفت انتباه الاقتصادات العالمية، وبخاصة الدول الإقليمية. وكانت تركيا واحدة من هذه الدول، خصوصًا خلال فترة حزب العدالة والتنمية. وقد أثرى هذا الجانب الفريد من دول مجلس التعاون الخليجي الأدبيات حول الاقتصاد السياسي في الخليج. وعلى الرغم من توسّع الأدبيات حول التجارة المتنامية بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الآسيوية في السنوات الأخيرة، إلا أن البحوث المتعلقة مباشرة باقتصاد تركيا كانت محدودة، حيث أُجريت معظم الدراسات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد ظهرت فترة أخرى من التركيز على العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي خلال أزمة الخليج عام 2017، وهذا سلّط الضوء على الاستجابة السريعة من جانب تركيا للاحتياجات العاجلة لقطر.

> **"تشير الدراسة إلى أن العلاقات الطويلة الأمد بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تتحول الآن نحو الدول الآسيوية"**

من حيث الدراسات المحدودة التي أجريت، يمكن تقسيم الأدبيات لهذه الدراسة إلى فئتين: تتكون الفئة الأولى من الدراسات التي تركز على تركيا، بينما تتألف الفئة الثانية من الدراسات التجريبية التي تدعم تحليل هذه الدراسة.

ومن بين هذه الدراسات، قام روتليدج وبوليوزوس بتحليل العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول شرق آسيا باستخدام تقنيات التكامل المشترك.[6] وتشير دراستهم إلى أن العلاقات الطويلة الأمد بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تتحول الآن نحو الدول الآسيوية. وبدعم من التحليل القياسي الاقتصادي الطويل الأجل، يزعمون أن دول مجلس التعاون الخليجي غيرت اعتمادها الاقتصادي والسياسي على الولايات المتحدة واتجهت إلى الدول الآسيوية لإقامة شراكات إستراتيجية جديدة. وفي دراسة تجريبية أخرى ذات نتائج مماثلة، فحص إنسل وتكتشا كل من التجارة داخل منطقة الخليج بين دول مجلس التعاون الخليجي وتجارة هذه المنطقة مع الاقتصادات الأخرى بين عامي 2002–1997 و2007–2003 باستخدام تحليل البيانات.[7] وقد كشفت دراستهم أن الشركاء التجاريين الخمسة الأوائل تحوّلوا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى الدول الآسيوية بعد عام 2003. وطرح عكاش وألطي بارماك حججًا مماثلة من الناحية النظرية، زاعمين أن الترابط التاريخي بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة تحول مؤخرًا

إلى اعتماد أحادي الجانب، وأن دول مجلس التعاون الخليجي توجّه مواردها الطبيعية إلى الدول الآسيوية.[8]

ودرس الباحثان صدام وكاري أنماط التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على كثافة التجارة الملحوظة للمملكة العربية السعودية والإمارات داخل المنطقة. وباستخدام تحليل نموذج الجاذبية الأساسي الذي شمل تركيا من بين دول أخرى، وجدوا أن زيادة تكاليف النقل لم تؤثر بشكل كبير في التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية. ويشير هذا الاكتشاف إلى أن المملكة العربية السعودية، التي تعمل على أنها مركز اقتصادي، تعطي الأولوية للتجارة مع دول مثل تركيا والمملكة المتحدة والبرازيل على جيرانها الأقرب عُمَان وقطر.[9]

بالإضافة إلى ذلك، سلطت الدراسة الضوء على إخفاق السياسة الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي في حفز الصناعات غير النفطية. وعلاوة على ذلك، وجدت أن تكاليف النقل تؤدّي دورًا غير مهمّ في ديناميكيات التجارة في هذه البلدان. وفي دراسة تجريبية أخرى، قام عالم وأحمد بفحص العلاقات التجارية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي من عام 2001 إلى عام 2014. وكشف تحليلهما أن تجارة الهند مع دول مجلس التعاون الخليجي كانت أكثر كثافة بشكل ملحوظ من تجارتها مع بقية العالم خلال الفترة نفسها. كما اقترحا أن تعزيز العلاقات التجارية الثنائية يمكن أن يؤدي إلى نتيجة مفيدة للطرفين لكل من الهند ودول مجلس التعاون الخليجي.

عند مراجعة الأدبيات حول علاقات تركيا مع منطقة الخليج، يتضح أن معظم الدراسات تركز في المقام الأول على الجوانب السياسية والأمنية. في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أجرى أراس دراسة حول العلاقات السياسية والاقتصادية التاريخية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من الاختلافات في السياسة الخارجية القائمة في ذلك الوقت، أكّد أراس أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية. وذكر أنه سيكون هناك تحسن تدريجي في العلاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي.

وفي دراسة أخرى تبحث في العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، زعم فولي أن تركيا طورت علاقاتها على شكل شراكات إستراتيجية إقليمية لخلق بديل للاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي للولايات المتحدة، لكن هذه العلاقات الثنائية محدودة مقارنة بنفوذ الاتحاد الأوروبي في تركيا ونفوذ الولايات المتحدة في مجلس التعاون الخليجي.[10] وفي دراسة أخرى تبحث في العلاقات بين تركيا ودول

مجلس التعاون الخليجي في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يذكر هورصوي أنه على الرغم من أن العلاقات السياسية والأمنية في المقدمة، فإن الاقتصاد من بين الأهداف الرئيسة لهذه العلاقات النامية.[11] وتزعم الدراسة أن العلاقات الثنائية تحتاج إلى تجاوز الشراكات التجارية ومعالجة عدد من التحديات السياسية الأساسية. وفي دراسة أخرى، درس تشيتين أوغلو العلاقة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي وزعم أن حوار تركيا مع المنطقة تطور إلى علاقة في اتجاه قطر.[12]

العلاقة الاقتصادية المعاصرة

كان هناك حضور ثابت للتفاعلات الدبلوماسية والثقافية بين تركيا ودول الخليج عبر التاريخ. ومع ذلك، كان هناك تعزيز ملحوظ للعلاقات الاقتصادية والسياسية منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وذلك بسبب المصالح المتبادلة في التجارة والاستثمار والاستقرار الإقليمي. ويعكس تعميق العلاقات تحولًا إستراتيجيًّا نحو مزيد من التعاون والشراكة. وبينما ظلت هذه العلاقات على مستويات عالية في المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر، فقد ظلت على مستويات منخفضة في الكويت وعُمان والبحرين.

ومع الحظر الذي فرضته الدول المجاورة وبعض الدول الأخرى على قطر في 5 يونيو 2017، حافظت تركيا على علاقة خليجية تركز على قطر لفترة من الوقت، وطورت سياسة تدعم قطر عسكريًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا في هذه العملية.[13] ومع ذلك، ونتيجة لتوصل قطر إلى اتفاق مع دول مجاورة أخرى في 5 يناير 2021، فضلت تركيا علاقة متوازنة مع دول الخليج، وبخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كما تجلت هذه العلاقة المتقلبة والمتصدعة بشكل مباشر في العلاقات التجارية.[14]

كما هو موضح في الشكل1، بلغ إجمالي الصادرات من دول مجلس التعاون الخليجي إلى تركيا في عام 2004 نحو 0.2 مليار دولار. ثمّ بلغت 8.7 مليارات دولار في عام 2013، لكن حدثت القفزة الحقيقية إلى الأمام في عام 2021 مع انتهاء أزمة الخليج؛ إذ بلغت الصادرات إلى تركيا في عام 2022 نحو 15 مليار دولار. وبالنظر إلى صادرات تركيا إلى المنطقة، فبينما كانت حوالي 2.3 مليار دولار في عام 2004، فقد بلغت ذروتها الأولى في عام 2008، حيث بلغت حوالي 12.3 مليار دولار. وكان هنا انخفاض مفاجئ مع الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وبدأ في الارتفاع مرة أخرى في عام 2009. وبلغ ذروته التاريخية بحوالي 13.5 مليار دولار في عام 2017. وفي هذه الذروة في عام 2017، يمكن رؤية تأثير الصادرات العاجلة إلى قطر.

الشكل 1: الصادرات الكلية بين تركيا والخليج (2004 – 2022 مليار دولار) [15]

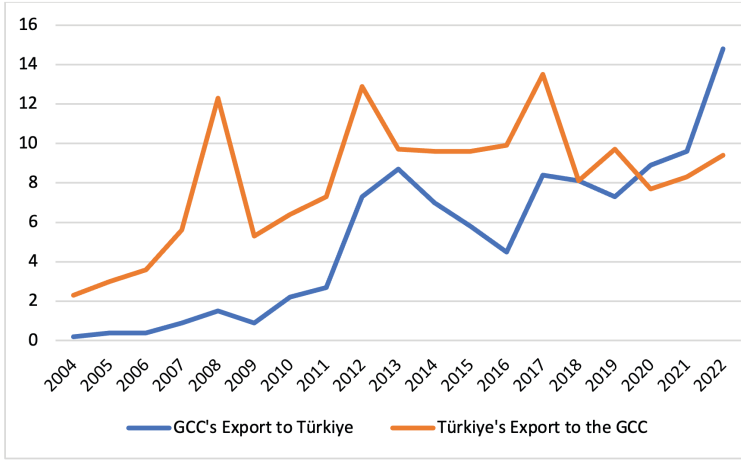

المصدر: مركز التجارة الدولية[16]

بدءًا من عام 2020، تجاوزت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي صادرات تركيا إلى المنطقة، وبدءًا من عام 2022، بلغت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى تركيا حوالي 15 مليار دولار، بينما بلغت صادرات تركيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 9.4 مليارات دولار.

الجدول 1: قائمة أكبر الدول التجارية لتركيا في عام 2022 (مليون دولار)

الترتيب	المصدّرون	القيمة الكلية	الترتيب	المستوردون	القيمة الكلية
1	روسيا	58,853	1	ألمانيا	21,144
2	الصين	41,353	2	الولايات المتحدة	16,882
3	ألمانيا	24,032	3	العراق	13,750
4	سويسرا	15,342	4	المملكة المتحدة	13,010
5	الولايات المتحدة	15,228	5	إيطاليا	12,353
16	الإمارات	4,470	13	الإمارات	5,417
21	السعودية	4,152	41	قطر	1,504
41	عمان	1,582	50	السعودية	1,071
59	قطر	716	69	الكويت	672
60	البحرين	669	78	عمان	465
75	الكويت	283	105	البحرين	214

المصدر: مركز التجارة الدولية

يوضح الجدول1 أكبر خمس دول تتاجر معها تركيا بشكل أكثر، في سياق العلاقات الاقتصادية الثنائية. ويظهر أن الدول التي تستورد منها تركيا أكثر هي: روسيا والصين وألمانيا، بينما الدول التي تصدّر إليها هي ألمانيا والولايات المتحدة والعراق. وبدءًا من عام 2022، تبوّأت الإمارات المرتبة 16 بين شركاء الاستيراد لتركيا بقيمة 4.5 مليارات دولار، والمرتبة 13 بين شركاء التصدير بحوالي 5.4 مليارات دولار. يوضح الجدول1 ترتيب أكبر خمسة شركاء تجاريين لتركيا بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وفقًا لهذا الترتيب، تتبوّأ المملكة العربية السعودية المرتبة 21 في قائمة شركاء الاستيراد، في حين أن آخر دولة في مجلس التعاون الخليجي هي الكويت، التي تتبوّأ المرتبة 75. ومن بين شركاء التصدير، تبوّأت قطر المرتبة 41، بينما كانت آخر دولة في مجلس التعاون الخليجي هي البحرين، التي أخذت المرتبة 105. بناءً على تصنيف شركاء تركيا التجاريين، تبرز الإمارات على أنها دولة من دول مجلس التعاون الخليجي بين شركاء الاستيراد والتصدير. وعند فحص شركاء تركيا التجاريين، تبرز الإمارات بين دول مجلس التعاون الخليجي في كل من الواردات والصادرات. يرجع هذا إلى حد كبير إلى أن دولة الإمارات قامت مؤخرًا بتنويع اقتصادها غير النفطي بشكل كبير، وأصبحت لاعبًا رئيسًا في تجارة الموانئ.

الجدول 2: قائمة أكبر الدول التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2022 (مليون دولار)

الترتيب	المصدّرون	القيمة الكلية	الترتيب	المستوردون	القيمة الكلية
1	الصين	124,326	1	الصين	98,823
2	الولايات المتحدة	48,838	2	الهند	86,100
3	الهند	46,017	3	اليابان	56,263
4	الإمارات	29,218	4	كوريا الجنوبية	54,078
5	اليابان	23,192	5	الولايات المتحدة	40,843
11	تركيا	13,453	15	تركيا	14,810

المصدر: مركز التجارة الدولية[17]

يوضح الجدول2 أكبر خمس دول تتاجر معها منطقة الخليج. كمنطقة، تستورد دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من الصين والولايات المتحدة والهند، في حين أن الدول التي تصدر لها هي الصين والهند واليابان. في هذا الترتيب، تتبوّأ تركيا المرتبة الحادية عشرة من حيث شركاء الاستيراد بقيمة 13.5 مليار دولار، بينما تأخذ المرتبة الخامسة عشرة بين شركاء التصدير بحوالي 15 مليار دولار. بالنظر إلى هذا

الجدول، يمكن ملاحظة أنه يمكن زيادة صادرات تركيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أكبر.

الشكل 2: صادرات تركيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2022

المصدر: مركز التجارة الدولي[18]

يوضّح الشكل 2 فئات المنتجات التي تصدّرها تركيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي. في المقام الأول، بما يقارب 2.4 مليار دولار، تأتي المعادن الثمينة والأحجار الكريمة مثل اللؤلؤ الطبيعي والماس والياقوت والزمرد والذهب والفضة والبلاتين، ومنتجات مثل المجوهرات والعملات المعدنية والحلي المصنوعة منها أو المطلية بها. وفي المقام الثاني تأتي منتجات مثل المفاعلات النووية والمراجل البخارية والآلات الصناعية والمحركات والمضخات والمراوح ومعدات الرفع والنقل، بقيمة تقارب 588 مليون دولار. وفي المقام الثالث تأتي منتجات مثل الأثاث ومراتب الفراش ودعامات المراتب والوسائد والمفروشات المحشوة المماثلة، بقيمة تقارب 448 مليون دولار. واستنادًا إلى منتجات التصدير الأخرى، يتبين أن منتجات التصدير التركية إلى دول مجلس التعاون الخليجي واسعة النطاق ومتنوعة للغاية، وهذا يدل على أن تركيا تتمتع باقتصاد متنوع.

الشكل 3: صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى تركيا في عام 2022

المصدر: مركز التجارة الدولية[19]

يوضّح الشكل3 منتجات التصدير لدول مجلس التعاون الخليجي إلى تركيا. في المقام الأول، بما يقرب من 6.2 مليار دولار، تأتي المعادن الثمينة والأحجار الكريمة مثل اللؤلؤ الطبيعي والماس والياقوت والزمرد والذهب والفضة والبلاتين، ومنتجات مثل المجوهرات والعملات المعدنية والحلي المصنوعة منها أو المطلية بها. في المرتبة الثانية، تأتي منتجات مثل الصفائح البلاستيكية والقضبان والأنابيب والأفلام والمواد اللاصقة، بما يقرب من 2.8 مليار دولار. في المرتبة الثالثة، بما يقرب من 1.6 مليار دولار، تأتي المنتجات التي تحتوي على الوقود المعدني، مثل البترول والغاز الطبيعي والفحم والزيوت المعدنية ومنتجات التقطير الخاصة بها. بعد هذه المنتجات تأتي المنتجات التي تحتوي على الألمنيوم والمواد الكيميائية العضوية. بالنظر إلى منتجات التصدير لدول مجلس التعاون الخليجي، يتبين أن معظمها منتجات مرتبطة بالموارد الطبيعية. وعلى الرغم من نجاح الإمارات في تنويع اقتصادها في السنوات الأخيرة، إلا أن الشكل3 يوضح أن اقتصادات هذه الدول لا تزال تعتمد على الموارد الطبيعية.

الشكل 4: التجارة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 2016–2022

مقارنة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى تركيا

بصادرات تركيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي

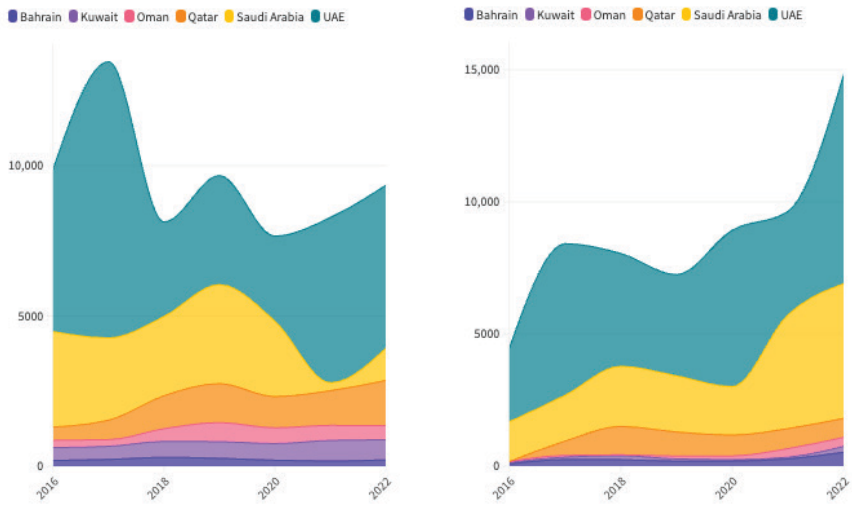

المصدر: مركز التجارة الدولية[20]

يوضح الشكل4 التجارة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بين عامَي 2016 و2022 باستخدام رسم بياني لنطاقات محددة لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي. وقد جرى اختيار الفترة 2016–2022 لإظهار كيف تأثرت العلاقات التجارية الثنائية قبل أزمة الخليج وبعدها، وهذا يدعم الحجة القائلة بأن عدم اليقين السياسي يؤثر في العلاقات الاقتصادية. انخفضت صادرات تركيا إلى الإمارات وصادرات الإمارات إلى تركيا في عام 2017، ودخلت بعد ذلك فترة متقلبة. ومع ذلك، مع نهاية أزمة الخليج، كانت هناك زيادة في التجارة المتبادلة. كما نلاحظ تقلبات مماثلة في التجارة الثنائية في المملكة العربية السعودية.

بدأت تجارة تركيا مع البلدين في التراجع مع أزمة الخليج التي بدأت في عام 2017، ثم تذبذبت وبدأت في الارتفاع مرة أخرى في عام 2021 عندما انتهت الأزمة. ارتفعت صادرات تركيا إلى قطر فجأة في عام 2017، من 438 مليون دولار في عام 2016 إلى أكثر من مليار دولار في عام 2018. ومع نهاية أزمة الخليج، تسارعت هذه الزيادة لتصل إلى 1.5 مليار دولار في عام 2022. وظلت التجارة مع عُمان والكويت والبحرين عند

مستويات أقل مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. كان هناك انكماش تجاري في البحرين، إحدى دول الحصار، مع أزمة الخليج، ولكن لوحظت زيادة مطردة، وإن كانت بمستويات منخفضة، في الكويت وعُمان.

الشكل 5: القيمة الإجمالية لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي في تركيا (2000–2023، مليون دولار)

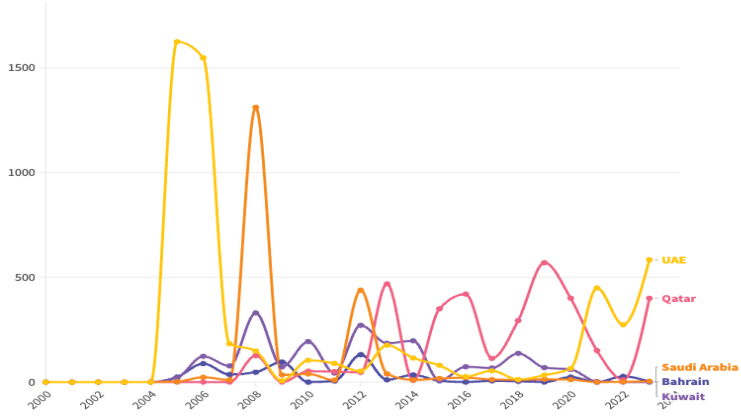

المصدر: TCMB[21]

الشكل 5: القيمة الإجمالية لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي في تركيا (2000–2023، مليون دولار)

يوضح الشكل5 استثمارات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي في تركيا. في عام 2005، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات في تركيا ذروته عند 1.6 مليار دولار. واستمر هذا الاستثمار المرتفع في عام 2006 ولكنه شهد انخفاضًا خطيرًا في عام 2007. وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر مرة أخرى في عام 2021 وفي عام 2023، ومن المتوقع أن يبلغ حوالي 584 مليون دولار. وبلغت السعودية ذروتها في عام 2008، حيث بلغت 1.3 مليار دولار، ولكن كان هناك انخفاض خطير بعد هذه الذروة. من ناحية أخرى، كان لدى قطر رسم بياني متقلب للاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 2013، فقد حقّقت أعلى استثمار في الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2019 بمبلغ 570 مليون دولار، ثم انخفضت وبلغت القاع في عام 2022، ولكن بمبلغ 400 مليون دولار في عام 2023، وتبوّأت المرتبة الثانية بعد الإمارات في ترتيب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي في تركيا.

كما اتبعت استثمارات الكويت المباشرة الأجنبية اتجاهًا متقلبًا في كل فترة، ولكن هناك مستوى أعلى من العلاقات الاستثمارية مقارنة بالعلاقات التجارية مع تركيا. وكان أعلى استثمار في الاستثمار الأجنبي المباشر للكويت في عام 2008 بمبلغ 330 مليون دولار. وكانت استثمارات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الخليج الأخرى في تركيا عند مستويات منخفضة للغاية. ومن هذا المنظور، من المرجح أن يزداد حجم هذه الاستثمارات مع تطور العلاقات التجارية الثنائية.

ودعمًا لهذه العلاقة التجارية المتزايدة، من المتوقع أن يعزّز «الإعلان المشترك لاتفاقية التجارة الحرة لمجلس التعاون الخليجي» الموقع بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي في 21 مارس 2024 التجارة الثنائية، التي كانت في تزايد منذ عام 2021 كما هو موضح في الأرقام السابقة في هذه الورقة. أعلن وزير التجارة التركي عمر بولات عن استئناف مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، التي بدأت في عام 2005 لكنها توقفت في عام 2010. وأكد أن استكمال هذه المفاوضات من شأنه أن يحسن العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول، ويقدم إطارًا أكثر تحديدًا للتنويع. كما سلط جاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، الضوء على المشاركة النشطة لدول مجلس التعاون الخليجي في التجارة الحرة مع الدول الأخرى لتوسيع فرص التجارة، وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والعالمي، وإنشاء أسواق قوية للسلع والخدمات من دول مجلس التعاون الخليجي. وشدد على أهمية هذا التعاون مع تركيا، مشددًا على المفاوضات الجارية بين الطرفين. ويشير كلا التعليقين إلى نظرة إيجابية للعلاقات التجارية المتبادلة، التي تعود بالنفع على تركيا ودول الخليج. وتتجلى هذه العلاقة المتبادلة في البيانات التاريخية والإعلان المشترك الأخير، وهذا يعكس إطارًا مفيدًا للطرفين.

التحليل التجريبي

في هذه الدراسة، جرى استخدام التكامل المشترك ARDL لتحديد العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين المتغيرات مثل تلك التي ابتكرها إنجل وجرانجر وجوهانسن، التي تتطلب أن يكون لكل متغير ترتيب مميز للتكامل. يمكن لنموذج ARDL أيضًا إنتاج نتائج متسقة حتى عند العمل مع مجموعة بيانات صغيرة. من وجهة النظر هذه، تضمن التحليل في هذه الورقة فحص تفاعلات التجارة بين بلدان العينة بمرور الوقت، وتحليل التأثيرات القصيرة والطويلة الأجل لهذه التفاعلات. والهدف هو فهم التأثيرات الطويلة الأجل للسياسات التجارية والمتغيرات الاقتصادية لتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي.

منهجية البحث والبيانات

يبحث التحليل القياسي الاقتصادي فيما إذا كانت صادرات تركيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي وصادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى تركيا تشير إلى علاقة طويلة الأجل تدعم اتجاهات التجارة التاريخية. لذلك، جرى تطوير المعادلة واستخدامها لاختبار صحة فرضية نمو العلاقات الاقتصادية الثنائية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، وقد أشارت المعادلة وفق افتراض الإيجابية لتأثير الصادرات في الواردات أن صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى تركيا تؤثر بشكل إيجابي في صادرات تركيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي. كما يقترح هذا الافتراض أن العلاقات الاقتصادية الثنائية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي آخذة في النمو.

طريقة التكامل المشترك ARDL

يمكن التحقق من العلاقات طويلة المدى بين السلاسل الزمنية باستخدام تقنيات التكامل المشترك. لذلك، في البداية، جرى استخدام اختبارَي جذر الوحدة المعزز ديكي

فولر (ADF) وفيليبس بيرون (PP) لتقييم ثبات المتغيرات. وفقًا لذلك، كان لجميع المتغيرات جذور وحدة في أشكالها الثابتة والثابتة والاتجاهية ولكنها أصبحت ثابتة عند أول فرق لها. في الخطوة التالية، جرى استخدام اختبارات حدود التكامل المشترك ARDL للتحقيق في العلاقات طويلة المدى المحتملة بين المتغيرات. تم إجراء اختبار F قبل تشغيل حدود التكامل المشترك ARDL نظرًا لوجود متغير واحد فقط في النموذج، وأظهر الاختبار وجود تكامل مشترك بينهما.[22]

وجرى تقدير معاملات المدى القصير والطويل بعد تحديد التكامل المشترك بين المتغيرات. وقد وُجد أن هناك علاقات إيجابية ومهمّة في المدى القصير. وفي الأمد البعيد، جرى العثور أيضًا على علاقات موجبة ودالة إحصائيًا بين المتغيرات.

النتائج التجريبية

للحفاظ على صحة التحليل، من الضروري إجراء اختبار الجذر الوحدوي وبعض الاختبارات التشخيصية قبل إجراء اختبار التكامل المشترك. وقد جرى تحقيق ذلك من خلال إجراء اختبارات ADF وPP.

ووفقًا للنماذج التي طبقها الباحث ففي علاقة التجارة قصيرة الأجل، فإن زيادة واردات دول مجلس التعاون الخليجي من تركيا بنسبة 1٪ تقابل زيادة بنسبة 0.43٪ في صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى تركيا. وهذا يشير إلى أن تركيا تتمتع بميزة تصديرية على دول مجلس التعاون الخليجي في المدى القصير. وعلى المدى الطويل، تؤدي زيادة واردات دول مجلس التعاون الخليجي من تركيا بنسبة 1٪ إلى زيادة بنسبة 0.79٪ في صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى تركيا. وتحافظ تركيا على تفوقها التجاري في المدى الطويل، لكن النمو في تجارة دول مجلس التعاون الخليجي يتجاوز نموها في المدى القصير. وتسلط هذه النتائج الضوء على تأثير الزيادة السريعة في صادرات تركيا إلى قطر في أعقاب الحصار الذي فرضته دول الجوار على قطر في عام 2017.

بشكل عام، تستفيد كلتا المجموعتين بشكل إيجابي من العلاقة التجارية القصيرة والطويلة على المدى الطويل، حيث اكتسبت دول مجلس التعاون الخليجي ميزة نسبية مع امتداد المدة. وتدعم النتائج وجود التكامل المشترك لمتغير الاستيراد، وهذا يعني وجود علاقات تجارية طويلة الأجل بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي.

وفقًا للنماذج المستخدمة، تؤدي الزيادة بنسبة 1 في المئة في العلاقة التجارية على المدى القصير، في صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى تركيا إلى زيادة بنسبة

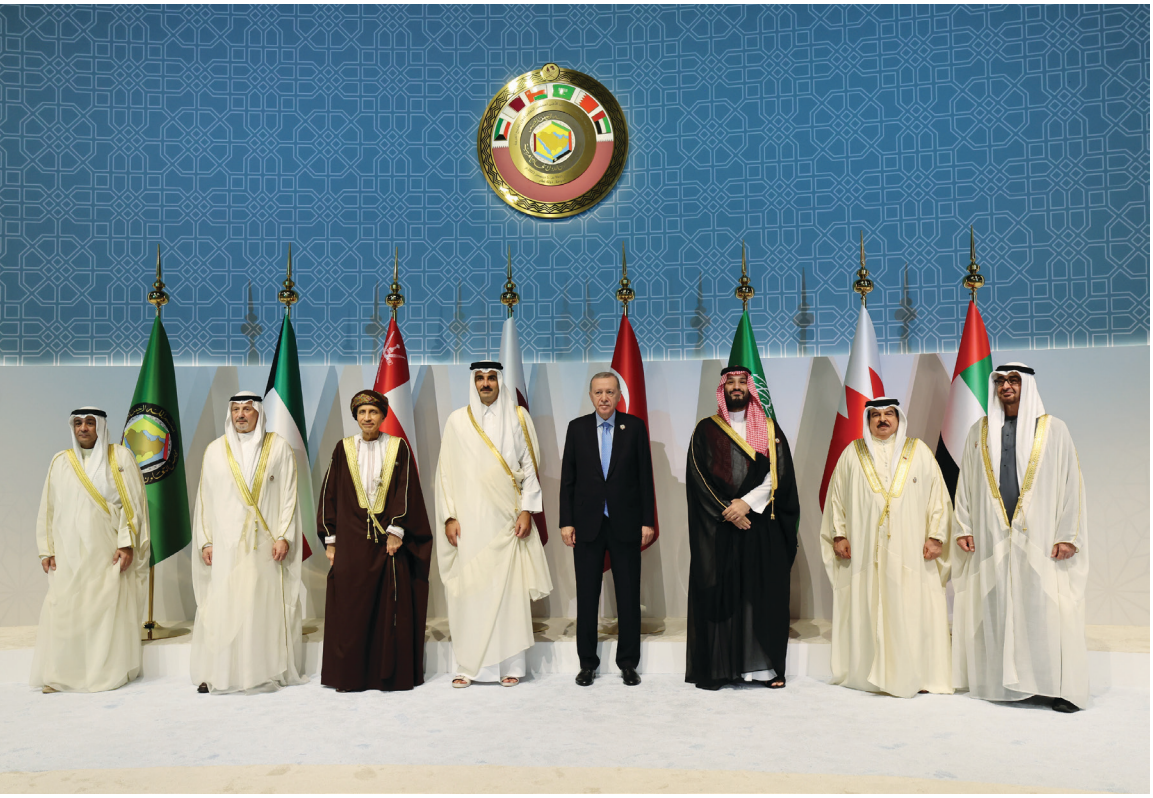

0.55 في المئة في الواردات من تركيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي. هذا يشير إلى أنه على المدى القصير، تميل صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الزيادة أكثر. ومع ذلك، بالمقارنة مع النموذج السابق، زادت صادرات تركيا بنسبة 0.12 في المئة أكثر من تصدير دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي التأثير على المدى الطويل، تؤدي زيادة بنسبة 1 في المئة في صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى تركيا إلى زيادة بنسبة 1.15 في المئة في الواردات من تركيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي. يتضح تفوق تركيا التجاري على المدى الطويل، حيث تزداد صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى تركيا، فيما تُعَدّ زيادة وارداتها من تركيا أكثر. ينشأ هذا الاختلاف من حقيقة أن دول مجلس التعاون الخليجي تحصل على البضائع النهائية من تركيا. بشكل عام، تستفيد كلتا المجموعتين بشكل إيجابي من العلاقة التجارية القصيرة والطويلة على المدى الطويل. على المدى الطويل، تزيد صادرات تركيا إلى دول مجلس التعاون الخليج أكثر من صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى تركيا.[23]

الخاتمة

تعمقت العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل مطّرد، وتميزت بشكل خاص بزيادة التجارة والاستثمارات في السنوات الأخيرة. وشهدت فترة حكم حزب العدالة والتنمية توسّعًا كبيرًا في التجارة، وهذا يعكس نضوج هذه العلاقات. ومع ذلك، لم تكن هذه العلاقات بمنأى عن عدم اليقين السياسي الإقليمي، وهو ما أدى إلى تقلبات بمرور الوقت.

يمكن أن تؤثر الاختلافات في السياسة الخارجية بشكل مباشر في العلاقات الاقتصادية، وقد تؤدّي حتى إلى مقاطعات غير رسمية. على سبيل المثال، خلال أزمة الخليج، قاطع المواطنون السعوديون المنتجات التركية. ومع ذلك، بعد تحول مماثل في العلاقات الخارجية بعد الأزمة، جرى رفع هذه المقاطعة غير الرسمية. يمكن أن تؤثر مثل هذه النزاعات بشكل كبير في التجارة بين البلدان، وهذا يؤدي إلى عواقب سلبية لكلا الطرفين. لذلك، يمكن أن نستنتج أن أزمة الخليج عام 2017 كان لها تأثير مباشر في العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، وهذا أدّى إلى انخفاض مفاجئ في حجم التجارة. ومع ذلك، أدّى حل أزمة الخليج إلى فترة من النمو السريع في حجم التجارة.

إن بدء مفاوضات اتفاقية التجارة الحرّة في أعقاب هذا الارتفاع في العلاقات يشير إلى الالتزام بتعزيز هذه العلاقات بشكل أكبر. وتوضح التحليلات التجريبية التكامل المشترك الطويل الأجل في العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث تتأثر التجارة الثنائية بشكل إيجابي في الأمد البعيد. لذلك، للحفاظ على علاقة اقتصادية مفيدة للطرفين، لا ينبغي أن تتأثر العلاقات الاقتصادية بالاضطرابات السياسية. وتشير التحليلات أيضًا إلى أنه مع زيادة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى تركيا، فإن صادرات تركيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي تزداد بشكل أكبر على المدى الطويل.

تشير هذه الديناميكية إلى أن تجارة تركيا تتأثر بشكل كبير بتجارة دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا يسلّط الضوء على الترابط بين هذه الاقتصادات. تصدّر تركيا منتجات الاستخدام النهائي ولديها مجموعة منتجات أوسع. والسبب الرئيس وراء ذلك هو أن تركيا يمكنها معالجة المنتجات التي تستوردها من دول مجلس التعاون الخليجي، وتحويلها إلى منتجات الاستخدام النهائي لتصديرها مرة أخرى إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى النقيض من ذلك، فإن المنتجات التي تستوردها دول مجلس التعاون الخليجي من تركيا هي في الغالب منتجات استهلاكية للاستخدام النهائي.

وتشير البيانات الوصفية والنتائج التجريبية إلى وجود اعتماد متبادل بين اقتصادات الجانبين من أجل التنمية الإقليمية. وتؤكد نظرية الترابط المعقد أهمية العلاقات الاقتصادية في تعزيز النتائج الإيجابية والتعاون. وتؤكد النتائج التجريبية في هذه الورقة وجود علاقة اقتصادية متبادلة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، وهذا يوضح هذا المفهوم. ومع تعميق هذه الدول علاقاتها الاقتصادية من خلال التجارة والاستثمار، فإنها تخلق اعتمادًا متبادلًا يعزز التعاون السياسي. وتقلل هذه العلاقة من احتمالات الصراع وتشجع الاستقرار. إن المنفعة المتبادلة للتكامل الاقتصادي مثل القدرات الصناعية لتركيا والموارد المالية وإمدادات الطاقة لدول مجلس التعاون الخليجي- تدفعها إلى الالتزام بعلاقات أقوى. وتُظهر هذه الديناميكية كيف يمكن للترابط المعقّد أن يعزّز السلام والاستقرار والازدهار الإقليمي. وتدعم نتائج هذه الدراسة نظرية الترابط المتبادل، والعكس صحيح.

من وجهة نظر تركيا، فإن التحديات الاقتصادية الأخيرة والرغبة في سدّ العجز في الميزانية يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي في اقتصاد البلاد من خلال زيادة الصادرات إلى دول الخليج وجذب استثمارات الاستثمار المباشر الأجنبي منها. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن تطوير العلاقات مع تركيا يتماشى مع أهدافها في تنويع اقتصادها بعد النفط، حيث يمكن أن يزيد من حصصها في السوق وينوع اقتصاداتها من خلال الاستفادة من الحجم الديموغرافي والاقتصاد المتنوع في تركيا. وبالنظر إلى أن هذه العلاقات الاقتصادية الثنائية يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي أيضًا في العلاقات السياسية، فمن المرجّح أن يكون لها آثار إيجابية على الاستقرار الإقليمي. ونتيجة للفوائد المتبادلة المستمدة من العلاقات الاقتصادية طويلة الأمد، يجب على الطرفين إعطاء الأولوية لتطوير العلاقات الدبلوماسية القوية. وهذا من شأنه أن يضمن بقاء تعاونهما الاقتصادي غير متأثر إلى حد كبير بعدم اليقين السياسي الإقليمي والسياسات الخارجية المتباينة التي ينتهجها كل طرف.

الهوامش والمراجع:

1. Serhat S. Çubukçuoğlu and Mouza Hasan Almarzooqi, "What's Behind Growing Ties between Turkey and the Gulf States," *Atlantic Council*, (July 21, 2023), retrieved April 10, 2024, from https://www.atlanticcouncil.org/blogs/turkeysource/whats-behind-growing-ties-between-turkey-and-the-gulf-states/#:~:text=Turkey%20and%20the%20GCC%20countries,beneficial%2C%20in%20a%20volatile%20world.
2. Dorothée Schmid and Jules Subervie, "Turkey/GCC Economic Relations," *IFRI*, (September 2014), retrieved April 15, 2024, from https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/article-subervie-final.pdf.
3. Erdal Tanas Karagöl, "The Turkish Economy During the Justice and Development Party Decade," *Insight Turkey*, Vol. 15, No. 4 (October 5, 2013), pp. 115-129.

.4 Nader Habibi, "Turkey-GCC Trade Talks Mark another Step toward Rapprochement with Arab World," *Stimson*, *(April 11*, *2024)*, *retrieved June 10*, *2024*, *from https://www.stimson.org/2024/turkey-gcc-trade-talks-mark-another-step-toward-rapprochement-with-arab-world/*.

.5 Pramod Kumar, "Turkey and GCC to Create $2.4trn Free Trade Area," *Arabian Gulf Business Inside*, (March 22, 2024), retrieved April 5, 2024, from https://www.agbi.com/trade/2024/03/turkey-and-gcc-set-to-create-2-4trn-free-trade-area/.

.6 Emilie Rutledge and Efstathios Polyzos, "The Rise of GCC_East Asian Trade: A Cointegration Approach to Analysing Trade Relationships," *The World Economy*, Vol. 46,

.7 İnsel and Tekçe, "Econometric Analysis of the Bilateral Trade Flows in the Gulf Cooperation Council Countries."

.8 Erhan Akkaş and Süleyman Orhun Altıparmak, "The Reshaping Oil and Arms Trade between the United States and GCC: Is the Theory of Complex Interdependence Still Prevailing?" *Journal of Asian and African Studies*, Vol. 57, No. 7 (202), pp. 1430-1445.

.9 Ahmed Saddam and Fatimah Kari, "Size of Economy, Cost of Transport and Their Impact on Trade in GCC Countries: Evidence from Qualitative and Quantitative Approaches," *Journal of Finance and Investment Analysis*, Vol. 1, No. 3 (2012), pp. 137-169; Imran Alam and Shahid Ahmed, "Prospects of India-GCC Trade Relations: An Empirical Investigation," *Foreign Trade Review*, Vol. 52, No. 2 (March 30, 207), pp. 118-129.

.10 Sean Foley, "Turkey and the Gulf States in the Twenty-first Century," *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*, Vol. 14, No. 3 (September 2010), pp. 29-37.

.11 Hürsoy, "Turkey's Foreign Policy and Economic Interests in the Gulf."

.12 Harunoğlu, "Turkey's Intensifying Partnership with Qatar and Its Implications for Turkish-American Relations."

.13 "Qatar-Gulf Crisis: How It All Got Started on June 5," *Al Jazeera*, (November 26, 2017), retrieved April 20, 2024, from https://www.aljazeera.com/news/2017/11/26/qatar-gulf-crisis-how-it-all-got-started-on-june-5.

.14 "Turkey and Qatar: Behind the Strategic Alliance," *Al Jazeera*, (August 16, 2018) retrieved April 20, 2024 from https://www.aljazeera.com/economy/2018/8/16/turkey-and-qatar-behind-the-strategic-alliance.

15. When collecting secondary data, it is expected that in bilateral trade, Türkiye's exports to GCC countries will be numerically equal to GCC countries' imports from Türkiye, or vice versa. However, depending on the base country's data, the figures announced by the countries may differ. Therefore, there may be discrepancies between Türkiye's export to the GCC countries and the GCC countries' import from Türkiye, depending on the countries used as the basis for analysis. This numerical difference arises from this reason in the following tables and figures.

16. "Trade Map," *International Trade Center*, retrieved April 5, 2024 from https://www.trademap.org/Index.aspx.

17. "Trade Map," *International Trade Center*.

18. "Trade Map," *International Trade Center*.

19. "Trade Map," *International Trade Center*.

20. "Trade Map," *International Trade Center*.

21. "Foreign Direct Investments," *Türkiye Cumhuriyet Merkez Bankası*, retrieved April 1, 2024 from https://evds2.tcmb.gov.tr/index.php?/evds/dashboard/4944.

22. للمزيد حول المعادلات الرياضية المستخدمة في حسابات التكامل المشترك يرجى الاطلاع على:
https//:www.insightturkey.com/article/unveiling-the-turkiye-gcc-economic-partnership-ardl-cointegration-approach

23. "Saudi Lifts Unofficial Ban on Turkish Goods," *Middle East Monitor*, (January 26, 2022), retrieved April 5, 2024 from https://www.middleeastmonitor.com/20220126-saudi-lifts-unofficial-ban-on-turkish-goods/.

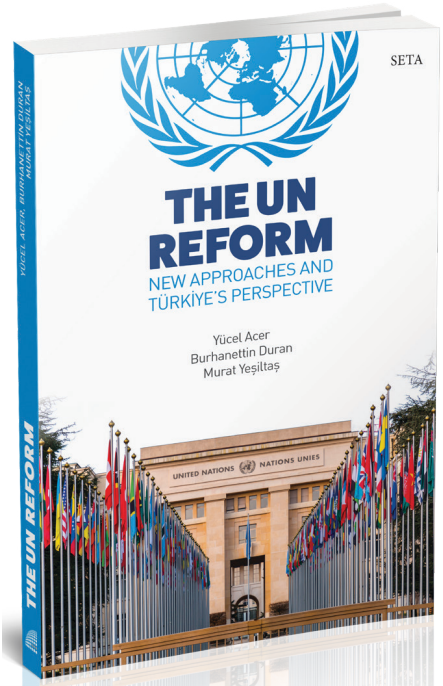

THE UN REFORM

NEW APPROACHES AND TÜRKİYE'S PERSPECTIVE

Yücel Acer
Burhanettin Duran
Murat Yeşiltaş

setavakfi setadc setav setavakfi
www.setav.org/en • books@setav.org

SETA